

محاسبة القيمة العادلة وتأثيرها على المؤشرات المالية

Accounting for fair value and its impact on financial indicators

خولة حموش*

ط د، مخبر الاقتصاد الرقمي، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، k.hammouche@univ-dbkm.dz

دنيا ناصر

ط د، مخبر العولة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، nacer.dounia@univ-alger3.dz

زميت فؤاد

أستاذ محاضر، مخبر دراسات اقتصادية حول المناطق الصناعية في ظل الدور الجديد للجامعة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج

بوعريخ، الجزائر، Fouad.zemmit@univ-bba.dz

تاريخ النشر: 30 جوان 2020

تاريخ القبول: 02 جوان 2020

تاريخ الاستلام: 29 أبريل 2020

مستخلص: هدفت هذه الدراسة إلى البحث في موضوع القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي، وانعكاساتها على المؤشرات المالية بإتباع المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، ومنهج دراسة حالة في المنهج التطبيقي. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن المؤشرات المالية المعدة وفق نموذج القياس القيمة العادلة تكون أقرب إلى الواقع، فهي تعتبر أكثر ملائمة ومصداقية. إلا أنه ومن خلال الدراسة التطبيقية اتضح أنه من المستحيل تطبيق القيمة العادلة في مستواها الأول في الجزائر في ظل انعدام السوق النشطة، ليبقى تطبيقها مقتصرًا على المستوى الثاني والثالث. وعليه نقترح ضرورة تطبيق هذا النموذج للقياس من فترة إلى أخرى، خاصة في ظل ارتفاع الأسعار لكي تكون القوائم المالية معبرة عن الواقع.

الكلمات المفتاحية: القيمة العادلة، التكلفة التاريخية، المؤشرات المالية، إعادة التقييم.

تصنيف JEL: M41, L15.

Abstract : This study aimed to research the issue of fair value as a basis for accounting measurement, and its implications for financial indicators, by using the descriptive analytical approach in the theoretical side, and a case study approach in the applied approach. This study concluded that the financial indicators prepared according to the fair value measurement model are closer to the reality, and more reasonable and credible. However, through the applied study, it became clear that it is impossible to apply fair value in its first level in Algeria in the absence of an active market, so that its application remains limited to the second and third levels. Therefore, we suggest that this model of measurement should be applied from time to time, especially in the case of high prices in order for financial statements to reflect reality.

Keywords : Fair value, historical cost, financial indicators, reevaluation.

JEL Classification Codes : M41, L15.

* المؤلف المرسل : خولة حموش، البريد الإلكتروني k.hammouche@univ-dbkm.dz

1. مقدمة

تعتبر عملية اتخاذ القرارات والتي تعتمد على الأدوات المالية عاملاً هاماً في تشخيص وضعية المؤسسات من خلال تحليل القوائم المالية، هذه الأخيرة تتضمن كما هائلاً من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترة المالية السابقة والحالية، ويتم تحليل هذه البيانات باستخدام الأساليب والأدوات المناسبة، ويعتبر التحليل باستخدام المؤشرات المالية من أقدم أدوات التحليل المالي وأهمها. هذا وتختلف القرارات المتخذة من قبل مستخدمي القوائم المالية باختلاف طرق القياس المعتمدة، كما هو معروف ومتداول في الفكر المحاسبي فإن التكلفة التاريخية هي من المبادئ المحاسبية، بالرغم من مبررات استخدام هذا النموذج إلا أنه شهد انتقادات كبيرة بسبب أن التكلفة التاريخية لا تقيس القيمة الحقيقية للمؤسسة، وتؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية، ونتيجة لتلك الانتقادات بدأ التوجه نحو تطبيق محاسبة القيمة العادلة كمطلب أساسي في إثبات معالجة الأحداث والعمليات المالية كي تكون أكثر دقة وأقرب إلى الواقع الفعلية وفقاً للظروف السائدة، بما يحقق كفاءة وموثوقية البيانات المالية المنشورة.

وانطلاقاً من الحقائق السابقة تنبع أهمية الاطلاع على منهج القيمة العادلة للتوقف على الأسباب التي أدت إلى هذا التوجه، واستنباط الآثار التي ستنعكس على القرارات المتخذة من قبل مستخدمي القوائم المالية، فموضوع المحاسبة عن القيمة العادلة من الموضوعات التي تستحق الدراسة وذلك في منطلق أن القياس بالقيمة العادلة يساهم في توفير معلومات مناسبة تساعد في تحليل الوضع المالي، وكذلك في المؤسسة ومنه برزت مشكلة الدراسة والتي تتلخص وبشكل أساسي في الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي: كيف يؤثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي أسباب التوجيه نحو القياس وفق نموذج القيمة العادلة؟
- كيف تستخدم المؤشرات المالية في عملية تقييم الأداء في المحاسبة؟
- هل المؤشرات المالية المعدة وفق نموذج القيمة العادلة تؤثر على عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة؟

ولغرض الإجابة على الأسئلة نفترض مايلي:

- من أهم أسباب التوجيه نحو القياس وفق نموذج القيمة العادلة هي عيوب التكلفة التاريخية كون هذه الأخيرة لا تعكس الواقع في ظل اقتصاد تضخمي.
- تعد المؤشرات أداة من الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة، من خلال حساب وتحليل مختلف المؤشرات المالية وبالتالي تشخيص حالة المؤسسة واتخاذ قرارات اقتصادية سليمة.
- ترتكز عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة على التحليل المالي الذي يتأثر بدوره بالمعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها، والتي تختلف خصائصها باختلاف أسس المقياس.

من خلال دراستنا نهدف إلى معرفة انعكاس محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية وذلك من خلال مايلي:

- التعرف على مصطلح القيمة العادلة والإلمام بالجانب النظري لها؛
- تسليط الضوء على المؤشرات المالية كمتغير مؤثر في عملية تقييم الأداء؛
- دراسة انعكاس استخدام القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مؤسسة صناعة الاسمنت الكبيرة سطيف.

في هذه الدراسة اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، وذلك لتماشيه مع طبيعة وموضوع الدراسة بالإضافة إلى اعتماد منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي، محاولة منا في إسقاط الجانب النظري على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية مؤسسة صناعة الإسمنت عين الكبيرة سطيف. وقد قسمت هذه الدراسة إلى محورين متكاملين وخاتمة، والهدف من هذا التقسيم هو الإحاطة بالموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات التي انطلق منها الباحثان، لقد جاء المحور الأول تحت عنوان: الإطار النظري لمحاسبة القيمة العادلة والمؤشرات المالية، حيث تم تطرقنا في هذا المحور إلى الإطار النظري لمحاسبة القيمة العادلة، المؤشرات المالية وعلاقتها بالقيمة العادلة. أما المحور الثاني فكان بعنوان انعكاس تطبيق معيار الإبلاغ المالي على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية صناعة الاسمنت عين الكيرة سطيف.

2. محاسبة القيمة العادلة

تلعب المعلومات المحاسبية دورا أساسيا في الأداء الفعال لاقتصاد السوق. تسهل البيانات المالية، توزيع راس المال عبر الاقتصاد، من خلال توفير المعلومات التي تساعد الدائنين والمستثمرين على تقدير الربحية المستقبلية للمنشأة. بالإضافة الى ذلك، فإن النشر المستمر للبيانات ذات الصلة والحديثة يعزز استقرار السوق من خلال تحسين الشفافية فيما يتعلق بأنشطة المؤسسة، وفي الوقت نفسه يقوي انضباط السوق (Chouinard, 2008, p. 39). وفقا لبعض الباحثين، فإن قياس القيمة العادلة يلبي بشكل أفضل أوصاف الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة الموضحة في الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. وبالمثل، يجادل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) بأن طريقة القيمة العادلة توفر لأصحاب المصلحة معلومات مالية شفافة وفي الوقت المناسب ودقيقة. (Kahtane, 2017, p. 13)

2.1. مشاكل تطبيق محاسبة القيمة العادلة في الأسواق غير النشطة (Chouinard, 2008, p. 39)

بالطبع لكي تكون البيانات المالية مفيدة في إبلاغ عملية صنع القرار، من الضروري ان تمثل بأمانة ممكنة الواقع الاقتصادي للمنشأة فيما يتعلق بوضعها المالي وربحيته. تقنيات تقييم المحاسبة التقليدية التي تقيس الأدوات المالية بالتكلفة التاريخية تخفي الاختلافات في قيمتها الاقتصادية الأساسية. ومع ذلك، وبسبب هذا التموه، قد يكون من الصعب على قراء البيانات المالية تحليل الوضع الاقتصادي للمنشأة بشكل صحيح، يمكن قياس القيمة العادلة باستخدام مجموعة متنوعة من الأساليب. وضعت جمعية المبادئ المحاسبية المقبولة عموما للولايات المتحدة الأمريكية (GAAP) تصنيفا هرميا للموثوقية النسبية لهذه الطرق.

عندما يتم تداول أداة مالية في سوق نشط، فإن القيمة العادلة تتوافق مع سعر السوق: إما السعر المطلوب للأصل، أو السعر المعروض للالتزام. ويرى المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (CICA) انه يمكن تداول أداة مالية في سوق نشط عندما يمكن الحصول على الأسعار التي تعكس عمليات السوق الأخيرة والمنظمة بسهولة وبشكل منتظم من وسيط مثل البورصة، او خدمة تقييم الأسعار او هيئة تنظيمية. وهنا تكون الأسعار المنشورة في سوق نشطة عن المستوى الأول.

في حالة عدم وجود أسعار موثوقة يمكن ملاحظتها وتنشر في سوق نشط، يتم قياس القيمة العادلة باستخدام تقنية التقييم. يطلب من المحاسبين اختيار الأسلوب الذي يستخدم أكبر قدر ممكن من بيانات السوق ويستند إلى اقل قدر ممكن من البيانات التي أنشأتها المؤسسة. عندما تستند إلى المعاملات التي تم إبرامها مؤخرا في السوق بين الجهات المختصة التي تعمل بحرية كاملة، والتي تتعلق بأدوات مماثلة من حيث الجوهر للأداة التي سيتم تقييمها، هنا نكون عند المستوى الثاني للتقييم.

في حالة عدم توفر هذه المعلومات، يمكن تقدير القيمة العادلة باستخدام نموذج تقييم يعكس بشكل معقول كيف يقوم السوق عادة بتسعير الأداة. المستوى الثالث.

2.2. مزايا الاعتماد على القيمة العادلة

تتمثل مزايا التطبيق محاسبة القيمة العادلة في : (Casta, 2003, p. 26)

من حيث قابلية مقارنة البيانات المالية، من خلال تقديم تقييمات معادلة لنفس الأداة المالية، أيا كان تاريخ الاستحواذ، فإن القيمة العادلة ستزيل أي فائدة من الممارسات الانتهازية لإدارة الأرباح. وأبعد من ذلك فإنها ستضمن شمولية قياس الأداء: دمج المكاسب والخسائر من المعاملة.

إن اتساق نهج القيمة العادلة مع ذلك المستخدم في إدارة المخاطر التشغيلية (سعر الفائدة أو سعر الصرف) سيسهل التوفيق بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الاقتصادية. علاوة على ذلك، فإن استخدام القيمة العادلة من شأنه أن يضمن حيادية المعلومات المنتجة فيما يتعلق بالمؤسسة، بسبب الإشارة إلى البيانات الخارجية (القيم السوقية، أو في حالة عدم وجود سوق نشط، قيم نموذج يعتمد على المعلومات الخارجية) ويمكن الوصول إليها بسهولة (قيم السوق).

القدرة على التنبؤ : إن القيمة العادلة تجعل من الممكن التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بشكل أفضل حيث أنها تستند إلى تقديراتها. هذا وتفضل القيمة العادلة أهداف المستثمرين عند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية. كما أن استخدام طريقة القيمة العادلة المطبقة على جميع الحسابات يجعل البيانات المالية أكثر وضوحا مما لو استخدمت القيمة العادلة للأدوات المالية فقط. (Bernheim Yves, 1999, p. 35). وبالتالي واستنادا إلى تحديث التدفقات المالية المستقبلية، سيوفر قياس القيمة العادلة معلومات تدمج اتجاهات السوق عن طريق البناء. لذلك سيكون مناسبا تماما لطرق التقييم التي يستخدمها المستثمرون لتنبؤاتهم بالتدفقات النقدية (Casta, 2003, p. 26).

إضافة إلى ما سبق نذكر: (Bernheim Yves, 1999, p. 35)

اتساقها مع الإدارة النشطة للمخاطر المالية : حيث أن معظم المؤسسات تدير أسعارها ومخاطر الأسعار، حتى بالنسبة للأدوات غير القابلة للبيع مثل المقايضات. يتم تنفيذ هذه الإدارة بالرجوع إلى المعدلات والقيم الحالية وليس مقارنة بالقيم التاريخية. هذا وتستخدم إدارة مخاطر الأسعار النشطة والأدوات المشتقة لمنع انخفاض قيمة الأصول وقيمة الخصوم المتزايدة. والقيمة العادلة تسمح بأن تؤخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار في البيانات المالية. يسمح هذا المفهوم بنمذجة أنظمة المحاسبة على تلك المستخدمة للإدارة، والتي من المرجح أن تجعل النظامين أكثر موثوقية. كما تتيح القيمة العادلة إمكانية تقديم أدوات مالية معادلة للقيم القابلة للمقارنة، بغض النظر عن تاريخ إدخالها في الحسابات.

الحيادية : يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى البيانات الخارجية: إما مباشرة في قيم السوق، أو في حالة عدم وجود سوق نشط بالرجوع إلى نموذج يستند إلى معلومات مستمدة من البيانات الخارجية، وبالتالي تكون القيمة محايدة، أي لا تتأثر بالمؤسسة.

3. القيمة العادلة من منظور معيار الإبلاغ المالي (IFRS13)

1.3. نشأة المعيار IFRS 13

تم نشر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13، قياس القيمة العادلة، من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية سنة 2011. ليدخل حيز التطبيق سنة 2013. وقد عمل كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية معا واتفقا على تطوير المعيار IFRS13، وقبل نشره من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، كان المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 13 موضوع لعدة دراسات تحضيرية (Zannou, 2016, pp. 31-32). وقد تخللت مسودات هذا المعيار مناقشات طويلة وصعبة لسببين اثنين : (بوتين، 2010، صفحة 33)

- السبب الأول : ويتعلق بعزم مجلس المعايير المحاسبية الدولية على إصدار معيار يعرف القيمة العادلة "كيف ؟" أي كيف يتم تحديد قيمة الأصول أو الخصوم دون التعرض إلى متى يتم التقييم على أساس القيمة العادلة أي "متى نستعملها".
 - السبب الثاني : وهو سبب ظرفي يتعلق بتزامن النقاشات حول هذا المعيار مع الأزمة المالية العالمية ومحاولة البعض إيقاف التعامل بها، على اعتبار أن تحديد القيمة العادلة في الظروف الاقتصادية المستقرة يكون أسهل.
- هذا ويقدم المعيار IFRS13 تعريفاً فريداً لمفهوم القيمة العادلة في معايير التقارير المالية، حيث يعرفها على أنها السعر الذي سيتم الحصول عليه عند بيع أصل، أو السعر الذي سيتم دفعه لتحويل التزام، في معاملة عادية بين المشاركين في السوق. في تاريخ التقييم (المعيار IFRS 13، الفقرة 9). (Zannou, 2016، الصفحات 31-32). ومن الواضح أن مجلس معايير المحاسبة الدولية ومن خلال المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS13 يهدف إلى تحسين المعلومات التي سيتم تقديمها أثناء قياسات القيمة العادلة، إذ ستبدو البيانات المالية أكثر وضوحاً لمستخدميها فيما يتعلق باستخدام القيمة العادلة (Zannou, 2016، الصفحات 31-32).

2.3. مجال تطبيق المعيار (IFRS13 measurement, 2017, p. 1)

- يطبق هذا المعيار عندما يطلب معيار آخر أو يسمح بقياسات أو إفصاحات القيمة العادلة، ولا تنطبق متطلبات القياس والإفصاح لهذا المعيار على ما يلي :
- معاملات الدفع على أساس الأسهم ضمن نطاق الدفع على أساس المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS2.
 - معاملات الإيجار المحسوبة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS16 عقود الإيجار.
 - القياسات التي لها بعض التشابه مع القيمة العادلة ولكنها ليست قيمة عادلة، مثل صافي القيمة القابلة للتحقق في مخزون معيار المحاسبة الدولي IAS2 أو القيمة المستخدمة في معيار المحاسبة الدولي IAS36 انخفاض قيمة الأصول.
- إن الإفصاحات التي يتطلبها هذا المعيار غير مطلوبة لما يلي :
- تخطيط الأصول بالقيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي IAS19 مزايا الموظفين
 - استثمارات خطة منافع التقاعد التي تم قياسها بالقيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي IAS26 المحاسبة وأعداد التقارير من خلال خطط مزايا التقاعد
 - الأصول التي يكون للمبلغ القابل للاسترداد بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف الاستبعاد وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي IAS36 انخفاض قيمة الأصول.

4. العلاقة بين استخدام محاسبة القيمة العادلة والمؤشرات المالية

1.4. استخدامات المؤشرات المالية

- تستخدم المؤشرات المالية القائمة على المعلومات المحاسبية على نطاق واسع في الممارسة. يستخدمها المستثمرون والمصرفيون والوسطاء وأصحاب المصلحة الآخرون لتحليل الوضع والأداء المالي للمؤسسة، أو إنشاء تعهدات في اتفاقيات الإقراض أو للترتيبات التجارية الأخرى (Racicot, 2011, p. 21). وهناك من الباحثين من صنفها على النحو التالي: (عدون، 1999، صفحة 51)
- مؤشرات كمية : كإحصاءات والبيانات الرقمية المختلفة ؛
 - مؤشرات تطبيقية : تتعامل مع عمليات المؤسسة الموجودة ؛
 - مؤشرات توجيهية : توضح إن كانت المؤسسة تتحسن وتتقدم أو العكس ؛
 - مؤشرات عملية : توضح مدى رضا المؤسسة عن أسلوب رقابة التغيير الفعال.

2.4. تحليل العلاقة بين استخدام محاسبة القيمة العادلة والمؤشرات المالية

باعتبار المعلومات المحاسبية عامة والمؤشرات المالية خاصة أحد أهم الركائز التي يعتمد عليها مستخدمو البيانات والقوائم المالية في اتخاذ قراراتهم بدقة، فإنه لا بد أن تتوفر على صفة الشفافية وتعكس الواقع الاقتصادي للمؤسسة. وعليه يرى (الجرف، صفحة 368) أن التغير في مستويات الأسعار له تأثير مباشر على المؤشرات المحاسبية حيث يؤدي إلى صعوبة وعدم دقة احتسابها وذلك عندما يتم شراء بعض الموجودات في فترات بأسعار مختلفة ويتم إدراجها بالتكلفة التاريخية دون أن يتم تعديلها لتتلاءم مع تغيرات الأسعار. مبدأ التكلفة التاريخية والذي يعد الحجر الأساس في إعداد البيانات المالية في فرض على المحاسب إهمال التقلبات السعرية التي تحدث على قيمة الموجودات والمطلوبات، هذا ما ينعكس على مدلول الأرقام التي تظهر في تلك البيانات، وبالتالي فإن المؤشرات تفقد إلى خاصية الاتساق أو التجانس مما يفقدها الموضوعية والمصدقية لاسيما خلال ظروف التضخم الاقتصادي.

لذا فإن إعداد البيانات المالية وفقا لمحاسبة القيمة العادلة تحقق مؤشرا مالية تعكس بدقة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية، كما أنها تعزز الشفافية من خلال سماحها بتحديد متطلبات العرض والإفصاح للمعلومات المالية والتي تحقق المنفعة الرئيسية للمستخدمين في إدارة وقياس المخاطر وتحديد مقدار رأس المال الذي يجب توظيفه في الاستثمارات المناسبة واتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة وإجراء التنبؤات المحاسبية الدقيقة.

ورغم عديد الانتقادات التي وجهت لمحاسبة القيمة العادلة خاصة فيما يخص التقييم في حالة عدم وجود سوق نشط، إلا أنها تبقى الطريقة الأفضل والقريب لبيان الواقع الاقتصادي والصورة الحقيقية للمؤسسة. حيث : (Aslanertik, 2009, pp. 17-19) تقدم مؤشرات مالية قابلة للمقارنة والفهم وبالتالي تعبر بدقة عن الوضع الحالي للمؤسسة والتي يمكن القول أنها صورة عادلة وحقيقية، إضافة إلى تقديمها لتقارير ذات مؤشرات مالية أكثر ملاءمة.

5. دراسة تطبيقية لأثر القيمة العادلة على المؤشرات المالية

بغرض إسقاط الدراسة على أرض الواقع قمنا بدراسة تطبيقية على مستوى مؤسسة صناعة الاسمنت _عين الكبيرة_ حيث تعتبر مؤسسة صناعة الإسمنت _عين الكبيرة_ من بين الأكثر كفاءة في فرع الاسمنت. تمتلك سياسة تطوير وتحديث لمنشآتها، مما جعلها تحسن بشكل كبير في السنوات الأخيرة من أدائها التشغيلي من حيث الحجم وجودة المنتج. نشاطها الرئيسي هو إنتاج وتسويق الإسمنت العادي والإسمنت الخاص، تم إنشاؤها عام 1998 بعد تحويل وحدة إسمنت عين الكبيرة إلى شركة مساهمة، رأس مالها مملوك بالكامل من قبل Groupe GICA، هذا وتحقق المؤسسة منذ إنشائها أرباحا في كل دورة.

في 03 ديسمبر 2014، قررت الجمعية العامة غير العادية لمساهمي الشركة إدراج الشركة في بورصة الأوراق المالية، وفقا للقرار رقم 14/12 من المجلس الوطني للاستثمارات الحكومية. وعلى أثرها تمت زيادة رأس المال بنسبة 35%.

وبما أنه لا يوجد أسواق نشطة في الجزائر لإعادة تقييم ممتلكات المؤسسة، وحتى تستطيع تطبيق القيمة العادلة استعانت بمكتب دراسات مختص وبخبراء اختاروا طريقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح. وكما ذكرنا سابقا فإن للقيمة العادلة ثلاث مستويات، ومؤسسة صناعة الإسمنت _عين الكبيرة_ في هذه الحالة طبقت المستوى الثاني. وقد اختار الخبراء طريقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح لأن صافي الأصول المصحح يتيح تسليط الضوء على الممتلكات الحقيقية للمؤسسة، وذلك من خلال تسليط الضوء على جميع المكاسب والخسائر غير المحققة وغير الواردة في الميزانية المحاسبية.

وعليه واعتمادا على المقابلة التي أجريناها مع مدير المؤسسة وعلى وثائق المؤسسة من قوائم مالية لدورة 2016، قمنا بحساب المؤشرات المالية قبل وبعد إعادة التقييم وكانت النتائج على النحو التالي:

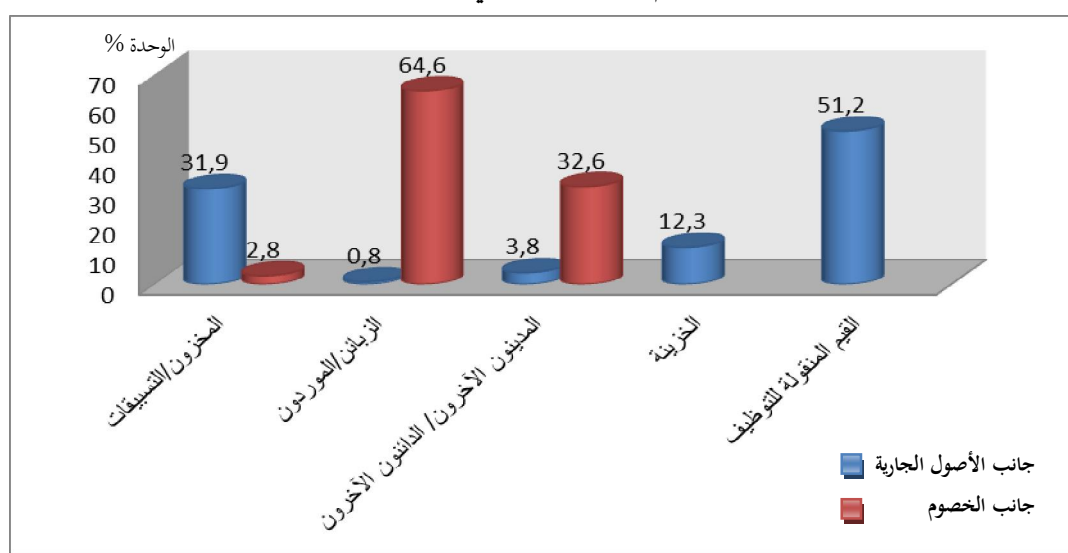
الجدول رقم 1. النسب المالية الخاصة بالأصول والخصوم الجارية لسنة 2016

الخصوم الجارية			الأصول جارية		
النسبة	العلاقة	المقياس	النسبة	العلاقة	المقياس
2.8%	التسبيقات / الديون قصيرة الأجل	نسبة التسبيقات من إجمالي الديون قصيرة الأجل	31.9%	المخزون/الأصول الجارية	نسبة المخزون من إجمالي الأصول الجارية
64.6%	الموردون/ الديون قصيرة الأجل	نسبة الموردون من إجمالي الديون قصيرة الأجل.	0.8%	الزبائن/الأصول الجارية	نسبة الزبائن من إجمالي الأصول الجارية
32.6%	الدائنون الآخرون/الديون قصيرة الأجل	نسبة الدائنون الآخرون من إجمالي الديون قصيرة الأجل	3.8%	مدينون آخرون/الأصول الجارية	نسبة المدينون الآخرون من إجمالي الأصول الجارية
/	/	/	2.3%	الخزينة /الأصول الجارية	نسبة الخزينة من إجمالي الأصول الجارية
/	/	/	51.2%	القيم المنقولة للتوظيف/الأصول الجارية	نسبة القيم المنقولة للتوظيف من إجمالي الأصول الجارية
100%	المجموع		100%	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

وللتوضيح أكثر سيتم التمثيل البياني لجميع هذه النسب في الشكل الموالي :

الشكل رقم 1. التمثيل البياني للنسب المالية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 01

من خلال التمثيل السابق يلاحظ أن المؤسسة في وضعية مربحة، وهذا ما يبرر وجود احتياج في رأسمال العامل سالب كون المخزون يغطي التسبيقات بالرغم من أن المخزون تام ونصف مصنع يمثل نسبة قليلة من إجمالي المخزون، حيث أنه يمثل ما يقارب 5% أنظر الملحق رقم (3)، وبالرغم من أن هذه النسبة تعتبر صغيرة بالنظر إلى إجمالي المخزون، إلا أنها تغطي وتفوق نسبة المخزونات

وهذا ما يعطي للمؤسسة الربحية، وبمقارنة النسب الأخرى نصل إلى نفس الاستنتاج نسبة كل من الزبائن والمدينون الآخرون تغطي ما يقابلها في جانب الخصوم، بالإضافة إلى خزينة موجبة وقيم موظفة نستطيع القول أن المؤسسة في وضعية معتدلة.

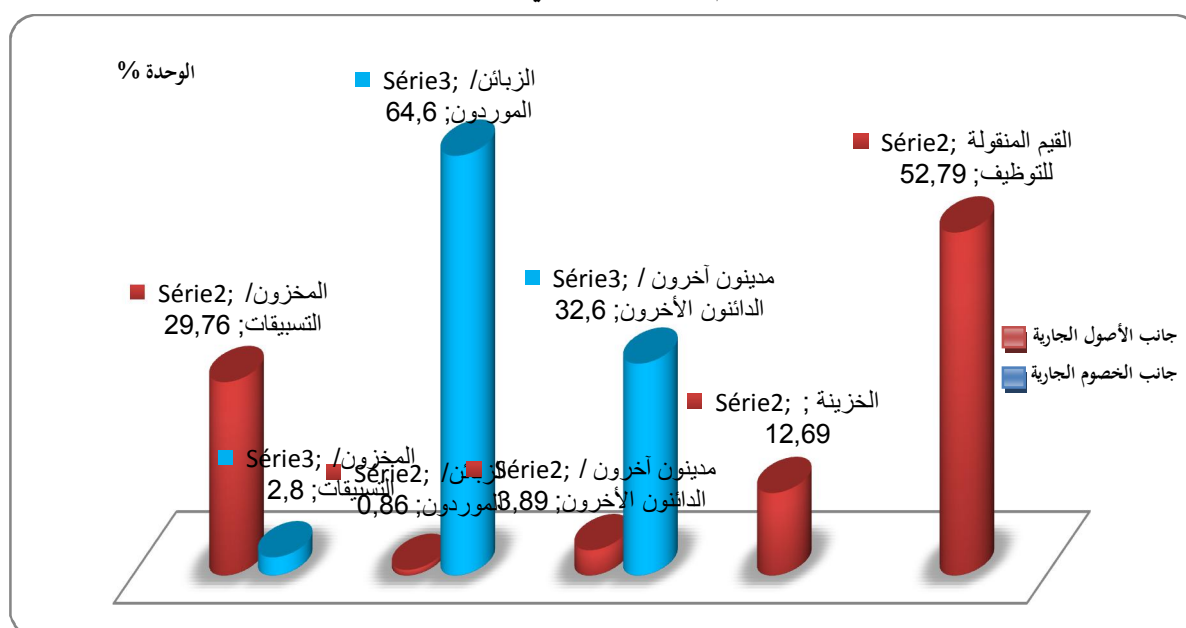
الجدول رقم 2. حساب النسب المالية الخاصة بالأصول والخصوم جارية لسنة 2016 بالقيم المعدلة

الخصوم الجارية			الأصول جارية		
النسبة	العلاقة	المقياس	النسبة	العلاقة	المقياس
2.8%	التسيقات / د ق أ	نسبة التسيقات من إجمالي د ق أ	29.76%	المخزون/الأصول الجارية	نسبة المخزون من إجمالي الأصول الجارية
64.6%	الموردون/ د ق أ	نسبة الموردون من إجمالي د ق أ	0.86%	الزبائن/الأصول الجارية	نسبة الزبائن من إجمالي الأصول الجارية
32.6%	الدائنون الآخرون / د ق أ	نسبة الدائنون الآخرون من إجمالي د ق أ	3.69%	مدنيون آخرون/أ جارية	نسبة المدنيون الآخرون من إجمالي أ جارية
/	/	/	12.69%	الخزينة /الأصول الجارية	نسبة الخزينة من إجمالي أ جارية
/	/	/	52.79%	القيم المنقولة للتوظيف/الأصول الجارية	نسبة القيم المنقولة للتوظيف من إجمالي أ جارية
100%	المجموع		100%	المجموع	

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

وللتوضيح أكثر سيتم التمثيل البياني لجميع هذه النسب في الشكل الموالي :

الشكل رقم 2. التمثيل البياني للنسب المالية



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

كما سبق الذكر نلاحظ أنّ المؤسسة في وضعية مريحة كون مواردها تغطي احتياجاتها، غير أننا نلاحظ تغيير في النسب وذلك بعد إعادة التقييم واعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس، فبالنسبة للأصول الجارية، يرجع الفارق في الحساب إلى تخفيض في قيمة المخزون حيث كان 27555783 كيلو دينار، أما عند إعادة التقييم أصبحت قيمته 2480204.73 كيلو دينار، وعند البحث في أسباب تغيير المخزون وجدنا أن التجهيزات المستخدمة في الاستغلال والتي اهتلتك نهائيا لا يتم بيعها والاستفادة من باقي القيمة لها، بل يتم تخزينها وبفعل التقادم والتطور التكنولوجي فإن قيمتها تنخفض هذا ما جعل القائم على إعادة التقييم يشكل مؤونة إضافية للمخزون بنسبة 10٪ وهذا ما جعل قيمة المخزون أقرب إلى الواقع.

من خلال مؤشرات التوازن المالي والاعتماد على النسب المستخرجة نلاحظ أن بعد إعادة التقييم هناك تغيير في قيم عناصر الميزانية، حيث نلاحظ ارتفاع كبير في الأصول الثابتة وراجع إلى القيم الحقيقية لهذه الأصول فهي تعتبر مرتفعة جدا مقارنة بتكلفتها التاريخية وهذا ما يؤثر إيجابا على إجمالي الأصول وأدى إلى ارتفاعه، ممّا أعطى صورة هادفة للنشاط الصناعي للمؤسسة، وهذا ما يحقق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية وفق القيمة العادلة بسبب ارتفاع الأصول حسب القيمة العادلة هو الأراضي و المباني بشكل خاص، أما بالنسبة للخصوم فنلاحظ أيضا ارتفاعا كبيرا في الأموال الخاصة وهذا بعد إضافة فارق إعادة التقييم (ح/105) إلى قيمة الأصول الخاصة، والذي نتج بعد إعادة تقييم الأصول الثابتة للمؤسسة بالقيمة العادلة، ونتيجة لها سبق هناك تغيير بنسب معتبرة على مؤشرات التوازن المالي وهذا ما يعكس التأثير الذي حدث بعد اعتماد القيمة العادلة ونورد الملاحظات التالية :

- نلاحظ أن رأسمال العامل موجب عند حسابه في ظل القياس بالتكلفة التاريخية مل بعض للمؤسسة أرباحية كون أموالها الدائمة تغطي أصولها الثابتة، أما بإعادة التقييم فظهور رأسمال العامل سالب ما يرجع العجز الحاصل لدى المؤسسة كون أن أصولها الثابتة جزء منها لا تغطيه الأموال الدائمة ما يجعل المؤسسة في وضعية حساسة تجبرها على التخلي على جزء من أصولها الثابتة فالقرارات الاقتصادية تختلف باختلاف نماذج القياس غير أن القيمة العادلة أقرب إلى الواقع وبالتالي اتخاذ قرارات سليمة.
- نلاحظ أن احتياج رأس المال العامل والخزينة شهدت مؤشراتهما تغيير معتبر في ظل القياس بالقيمة العادلة ما يجعلها أكثر واقعية.

6. الخاتمة

إن التوجه نحو القياس بالقيمة العادلة وبالرغم مما تتميز به هذه الأخيرة من توفير لمعلومات وبيانات ذات قيمة سنوية عالية وتمثيلها للواقع الفعلي للأحداث، فإعداد البيانات وفقا لمحاسبة القيمة العادلة يحقق مؤشرات مالية تعكس بدقة الوضع المالي للمؤسسة إلا أنها تبقى صعبة التطبيق في البيئة الاقتصادية الجزائرية.

وللإلمام بحديثات الموضوع الذي تم دراسته قمنا بتقسيمه إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي وكان ذلك انطلاقا من فرضيات الدراسة التي كنا نسعى من خلالها إلى دراسة انعكاس تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS 13 على المؤشرات المالية، وقد قامت دراستنا على ثلاث فرضيات ؛ تمثلت الأولى في أنه : "من أهم أسباب التوجه نحو القياس وفق نموذج القيمة العادلة هي عيوب التكلفة التاريخية كون هذه الأخيرة لا تعكس الواقع في ظل اقتصاد تضخمي"، وفي الأخير توصلنا إلى إثبات صحة الفرضية. أما الفرضية الثانية في أنه : "تعد المؤشرات أداة مهم الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة، من خلال حساب وتحليل مختلف المؤشرات المالية وبالتالي تشخيص حالة المؤسسة واتخاذ قرارات اقتصادية سليمة"، وفي الأخير توصلنا إلى إثبات صحة هذه الفرضية. بينما تمثلت الفرضية الثالثة في أنه : "ترتكز عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة على التحليل المالي الذي يتأثر بدوره بالمعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها، والتي تختلف خصائصها باختلاف أسس المقياس"، وقد تم إثبات صحة هذه الفرضية.

من خلال ما سبق توصلنا إلى النتائج التالية :

- القياس بالقيمة العادلة ينتج معلومات ذات قوة وشفافية أكثر مقارنة بالتكلفة التاريخية ؛
 - البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة يمكن الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات ؛
 - تحقق البيانات المالية المعدة وفقا للقيمة العادلة خاصية التوقيت المناسب بالنسبة لمتخذي القرارات لأنها تعكس آخر تقييم عادل لعناصر القوائم المالية ؛
 - تبقى مشكلة السوق النشطة مطروحة في الجزائر، إذ لا يمكن تطبيق القيمة العادلة إلا عند المستويين الثاني والثالث مما يؤدي بالمؤسسة إلى تحمل تكاليف إضافية.
- وكمقترحات انتهينا إليها بناء على ما قمنا بدراسته وتحليله ، نقدم ما يلي :
- إشراك الجمعيات المهنية والجامعات والمعاهد المتخصصة. لتثقيف، تأهيل وتدريب المحاسبين على تطبيق القيمة العادلة.
 - عند غياب سوق نشط لقياس عناصر الأصول والالتزامات يحذر الاعتماد على خبراء وأخصائيين والاستعانة بمكاتب دراسات مختصة للمحافظة على حيادية المعلومات والبقاء عند المستوى الثاني للقيمة العادلة.
 - محاولة الاعتماد على طريقة القيمة العادلة قدر الإمكان عند إعداد التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية بغية اتخاذ القرارات السليمة والتمشي مع واقع الأعمال.

7. قائمة المصادر والمراجع

- محمد بوتين، 2010، *المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية IFRS/IAS*، الدزائر، متبعة للطباعة.
- ناصر دادي عدون، 1999، *التحليل المالي*، الجزائر، دار المحمدية.
- ياسر الجرف، *أثر استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة على دقة التنبؤات المحاسبية دراسة نظرية وميدانية*، مجلة المحاسبة والمراجعة
- Banu Esra Aslanertik, 2009, *Fair value considerations during the current financial crisis*, Paper presented at Anadolu international conference in economics, Eskisehir, Turkey, 2009.
- Eric Chouinard, Peter Youngman, 2008, *La comptabilisation à la juste valeur et la stabilité financière*, Rapports du Banque du Canada, Revue du système financier.
- François-Éric Racicot, 2011, *The Effects of IFRS on Financial Ratios: Early Evidence in Canada*, Certified General Accountants Association of Canada.
- FRS13 Fair value measurement, 2017, Available on: <https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=https://www.pkf.com/media/10032366/ifrs-13-fair-value-measurement-summary.pdf&ved=2ahUKEwiFzvfxhPjoAhVwyoUKHaS0BN0QFjAPegQIAxJ&usg=AOvVaw22zb5HYb5w6zAKMkGVmJ1A&csid=1587421636824>
- Jean-François Casa, 2003, *La comptabilité en " juste valeur " permet-elle une meilleure représentation de l'entreprise?*, Revue d'économie financière, Association d'économie financière, 2 (71).
- Layla Kahtane, 2017, *Impact de l'usage de la juste valeur sur les sociétés immobilières suite à l'adoption des IFRS au Canada*, mémoire présenté comme exigence partielle de la maîtrise en comptabilité, contrôle, audit, université du Québec à Montréal.
- Yves Bernheim & others, 1999, *Point de vue évaluation à la juste valeur un nouveau modèle comptable ?*, Tome 5.
- Zannou Jean-Benoit, 2015/2016, *IFRS13 évaluation de la juste valeur. Quels sont les impacts de la norme IFRS13 dans la détermination de la juste valeur des instruments financiers ?*, Mémoire master en sciences de gestion, Louvain school of management (LSM), Belgique.

8. الملاحق

ملحق رقم 1. ميزانية سنة 2016 الأصول (الوحدة: مليون دج)

صافي 2015	صافي 2016	استهلاك الرصيد 2016	إجمالي 2016	الأصول
				أصول غير جارية
0.00	0.00	0.00	0.00	فارق بين الاقتناء
407500.00	1540000.00	24562510.94	26102510.94	تثبيات معنوية
4234895977.73	4465380028.15	11155071500.29	15620451528.44	تثبيات عينية
45850181.38	45850181.38	0.00	45850181.38	أراضي
353200535.40	331892551.94	3243421465.18	3575314017.12	مباني
3835845260.95	4087637294.83	7911650035.11	11999287329.94	تثبيات عينية أخرى
0.00	0.00	0.00	0.00	تثبيات ممنوح إمتيازها
25738047016.02	36050202552.89	0.00	36050202552.89	تثبيات جاري إنجازها
4441629914.49	162019018.55	0.00	162019018.55	تثبيات مالية
0.00	0.00	0.00	0.00	سندات م. م معادلة
0.00	0.00	0.00	0.00	سندات أخرى وحسابات دانة ملحقة بها
0.00	0.00		0.00	سندات أخرى مثبتة
4441629914.49	162019018.55	0.00	162019018.55	قروض وأصول الية أخرى غ جارية
118437023.41	113015506.12	0.00	113015506.12	ضرائب مؤجلة على الأصول
34533417431.65	40792157105.71	11179634011.23	51971791116.94	مجموع الأصول غ جارية
				أصول جارية
2314046238.69	2755783035.48	(51165629.87)	2806948665.35	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
223446324.73	299511153.30	(179332.00)	299690485.30	حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
82351401.85	88246372.46	179332.00	88425704.46	الزئائن
102205225.16	139124812.88	0.00	139124812.88	المدينون الآخرون
38889697.72	72139997.96	0.00	72139967.96	الضرائب وماشبهها
0.00	0.00		0.00	الأصول أخرى غ ج
1330661694.36	5458208067.39	0.00	5458208067.39	الموجودات وما يماثلها
0.00	4400000000.00	0.00	4400000000.00	الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية
1330661694.36	1058208067.39	0.00	1058208067.39	الخزينة
3868154257.78	8513502256.17	(51344961.87)	8564847218.04	مجموع الأصول الجارية
38401571689.43	49305659361.88	11230978973.10	60536638334.98	المجموع العام للأصول

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

ملحق رقم 2. ميزانية سنة 2016 الخصوم (الوحدة: مليون دج)

2015	2016	الخصوم
		رأس المال
2200000000.00	2200000000.00	رأس المال الصادر
0.00	0.00	رأس المال غ مطلوب
164793772.12	17835942485.23	علاوات واحتياطات
0.00	0.00	فوارق إعادة التقييم
0.00	0.00	فارق المعادلة 1
3207771487.39	3014963619.30	نتيجة صافية حصة مجموع 1
(231032774.28)	(1549846.10)	رؤوس أموال خاصة ترحل من جديد
0.00	0.00	الوحدات
21656092485.23	23035407637.4<3	حصة الشركة
0.00	0.00	حصة ذوي الأقلية
21656092485.23	23035407637.43	المجموع 1
0.00	0.00	الخصوم غ جارية
8483000695.32	13548807595.91	قروض وديون مالية
18990500.00	20128986.55	ضرائب مؤجلة
0.00	0.00	ديون أخرى غير جارية
624959439.42	543316964.04	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
9126950634.74	14111115059.95	مجموع الخصوم غ جارية
0.00	0.000	الخصوم الجارية
4051346500.42	5460711105.72	موردون وحسابات ملحقة
113277314.30	75657643.20	ضرائب
3370893555.97	6538241540.38	ديون أخرى
83011198.77	833387888.65	خزينة الخصوم
7618528569.46	12157998177.95	مجموع الخصوم الجارية
38401571689.43	49305659361.88	مجموع عام للخصوم

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

ملحق رقم 3. الميزانية المحاسبية المعدلة لسنة 2016 (الوحدة: مليون دج)

2016	الخصوم	الصافي 2015	استهلاك الرصيد 2016	إجمالي 2016	الأصول غير جارية
	رأس المال	0.00	0.00	0.00	فارق بين اقتناء منتج
2200000000.00	رأس المال الصادر	154000.00	24562510.94	26102510.94	تثبيات معنوية
0.00	رأس المال الغير مطلوب	950732.510	0.00	9506732510	تثبيات العينة
17835942485.23	علاوات واحتياطات	1822907768	0.00	1822907768	أراضي
5041325481.85	فوارق إعادة التقييم	967678282	0.00	967678282	مباني
0.00	فارق المعادلة	6716146460	0.00	6716146460	تثبيات عينة أخرى

27393853.16	النتيجة الصافية	0.00	0.00	0.00	تثبيات ممنوع إمتيازها
15498467.10	رؤوس أموال خاصة أخرى ترحيل من جديد	36050202552.89	0.00	36050202552.89	تثبيات يجرى إنجازها
0.00	الوحدات	162019018.55	0.00	162019018.55	تثبيات مالية
2780118118185.80	حصة الشركة المدمجة	0.00	0.00	0.00	سندات موضوعة موضع م
0.00	حصة ذو الأقلية	0.00	0.00	0.00	مساهمات أخرى وحسابات ملحقة بها
13548807595.91	قروض ديوان المالية	0.00	0.00	0.00	سندات أخرى مثبتة
20128986.55	ضرائب مؤجلة ومرصود لها	162019018.55	0.00	1620190118	قروض وأصول مالية أخرى
0.00	ديوان أخرى غير جارية	113015506.12	0.00	113015506.12	ضرائب مؤجلة مجموع الأصل
543316965.04	مؤونات ومنتجات مسبق	45833509587.56	0.00	45833509567.56	مجموع الأصول غ الجارية
					الأصول الجارية
14112253564.50	مجموع الخصوم غ جارية	2480204732	326743933	280694866.35	مخزونات ومنتجات في التنفيذ
		299511153.30	179332.00	299690485.30	حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
		88246372.46	179332.00	88425704.46	الزبائن
		13912481288	0.00	13912481288	المدينون الآخرون
	الخصوم الجارية	72139967.96	0.00	72139967.96	الضرائب وما شابهها
5460711105.72	موردون وحسابات ملحقة	0.00	0.00	0.00	الأصول الأخرى الجارية
75657643.20	ضرائب	5458208067.39	0.00	5458208067.39	الموجودات وما يماثلها
6538241540.38	ديوان أخرى	4400000000.00	0.00	4400000000.00	الأموال الموظفة
833387888.65	خزينة خصوم	1058208067.39	0.00	1058208067.39	الخزينة
12157998177.95	مجموع الخصوم الجارية	8237923952.69	326923265	8564847218.04	مجموع الأصول الجارية
54071433540.25	مجموع عام للخصوم	54071433540.25	326923265	54398356905.59	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

للاستشهاد بهذا المقال وفق طريقة (APA):

خولة حموش، دنيا ناصر وزميت فؤاد . (2020). محاسبة القيمة العادلة وتأثيرها على المؤشرات المالية. مجلة /المحاسبة، التدقيق والمالية. المجلد 02 / العدد 01-2020.